95 سلسلة محاضرات الإمارات

القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

الدكتور أحمد الطيبي والأستاذ محمد بركة

النائبان العربيان في الكنيست الإسرائيلي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 ، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 95 ـ

القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة: آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

الدكتور أحمد الطيبي* و الأستاذ محمد بركة

النائبان العربيان في الكنيست الإسرائيلي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 22 شباط/ فبراير 2005

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-794-8

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 4044541 - 9712 +

فاكس : 4044542 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

الدكتور أحمد الطيبي

أود في البداية أن أقدم شكري وامتناني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولدولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الدعوة الكريمة لأخي النائب محمد بركة، ولي. ولدولة الإمارات العربية المتحدة في قلوبنا -نحن فلسطيني عام 48 خصوصاً والفلسطينيين عموماً- كما لها في قلوب جميع العرب، تلك المكانة المميزة لطيب الذكر سمو الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رحمه الله. ولا يسعنا ونحن هنا في أبوظبي إلا أن نستذكر أياديه البيضاء في كل مكان، وأن نقدم الشكر إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، مكمل مسيرة البناء والعطاء.

يشغل موضوع هذه المحاضرة بال الفلسطينيين والإسرائيليين والعرب، ويشغل بال المعنيين بالصراع العربي-الإسرائيلي. إن خطة الانفصال عن غزة وآفاق التسوية موضوع مهم ولكن: هل هي حقيقية أم وهمية تخيلية؟

يتداول العالم أجمعه الشكر والمديح لهذا المشروع، ولصاحبه أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي. وهذا المشروع الذي يقف على رجلين: الأولى تقول بالانسحاب من المستوطنات -ولاحظوا أن الإسرائيليين لا يستعملون كلمة "انسحاب" وإنما "انفصال" (disengagement)-؛ فالإسرائيليون يحتلون لكنهم لا ينسحبون، حتى عندما ينسحبون! والرِّجْل الثانية هي ما ورد في المشروع الذي قدم للكنيست، وهو تعزيز التواجد -أي الاحتلال- الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، وتقوية الكتل الاستيطانية، واستمرار بناء الجدار. كما ذكر

في هذا المشروع بالنص أن هناك أماكن في "يهودا والسامرة" -كما يسمون الضفة الغربية- ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

لذلك -ولكوننا مع الانسحاب وتفكيك المستوطنات، ولكننا ضد الاحتلال في كل مكان، وندعو إلى تفكيك المستوطنات في كل مكان- وجدنا من الضروري أن نمتنع في نهاية الأمر. ونقول: نعم للانسحاب؛ لا للصفقة أو لا للمشروع، لكي يكون واضحاً أننا قلقون، ونؤشر بإصابعنا إلى المخاطر الكامنة في هذا المشروع التي ستتوقف عندها ملياً.

كيف جاءت هذه الخطة إلى الحياة؟

نتوقف عند مراحل عمل القيادة الفلسطينية وأدائها؛ من مرحلة المفاوضات ثم الانتفاضة ثم المفاوضات. بمعنى أن الانتفاضة التي انطلقت عام 2000 جاءت في نهاية المطاف -أولاً- كردة فعل شعبية، لم يضغط أحد على الزر -كما كانوا يتهمون الرئيس الراحل ياسر عرفات- ليحرك الجماهير، ولتبدأ الحرب كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك ووزير خارجيته شلومو بن عامي بعد "كامب ديفيد-2". هذه الانتفاضة التي امتدت وتناغمت معها القيادة الفلسطينية وفصائلها كانت تحولاً فلسطينياً تمثل في الانتقال من المفاوضات إلى الانتفاضة، ومن التسوية مع إسرائيل إلى الصراع معها؛ استناداً إلى مراهنات ومرتكزات، أهمها دفع إسرائيل للتراجع عن فرض إملاءاتها في عملية التسوية، ولاسيما في قضايا الحل الدائم (القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات). وجاءت الانتفاضة -ثانياً- للاحتجاج على تهرب إسرائيل

من استحقاقات المرحلة الانتقالية في اتفاقيات أوسلو، وقيامها بمصادرة الأراضي، وشق الطرق الالتفافية، وتعزيز الاستيطان. وثالثاً، بهدف تقويض الأنشطة الاستيطانية، وتصعيب عيش المستوطنين، لكي يتحول ذلك إلى عبء أمني واقتصادي وسياسي على دولة إسرائيل. ورابعاً، لمحاولة خلق معادلة جديدة في الصراع مع إسرائيل ترتكز على المزاوجة بين المفاوضات والانتفاضة، أو بين العمل الدبلوماسي والعنف المقاوم للاحتلال، من أجل الخروج من مأزق عملية التسوية.

وكانت القيادة الفلسطينية آنذاك تتوخى من خلال تبنيها خيار الانتفاضة: انتزاع ما عجزت عنه في العمل الدبلوماسي والمفاوضات بوسائل القوة؛ ووضع حد لسياسة الإذعان للحسابات الإسرائيلية؛ وتجاوز الضغوط الدولية والإقليمية الكبيرة عليها؛ وإعادة الاعتبار للقيادة الفلسطينية، إذ بدأ الشارع الفلسطيني في تلك الفترة بالتململ وإسماع تحفظات وملاحظات وانتقادات واعتراضات على أداء السلطة الفلسطينية آنذاك.

اتضح أن إسرائيل مع الوقت لم تسلم بمطالب الجانب الفلسطيني، بل على العكس استغلت مناخات الانتفاضة -بالشكل الذي جاءت عليه- للتحرر من عملية التسوية، والتخلص من اتفاقيات أوسلو نهائياً، وهي الاتفاقيات التي ظل اليمين الإسرائيلي يعتقد أنها كارثة على إسرائيل، وهكذا نقم الشارع الإسرائيلي عليها. وفي المحصلة فإن إسرائيل اتجهت في نهاية المطاف إلى استغلال الوضع القائم، وفرض المشروعات من طرف واحد كما هو مشروع الانسحاب من غزة.

لماذا نجح أرييل شارون، تلك الشخصية التي كانت منبوذة على مدى عشرات السنين حتى في المجتمع الإسرائيلي؟ فأرييل شارون لم يكن ضمن التيار السائد، على الرغم من أنه وصل إلى منصب وزير الدفاع. فقد كان منبوذاً على الأقل في الطبقات النخبوية في الوسط وفي اليسار، وحتى في اليمين لم يكن هو العنوان والشخصية لقيادة اليمين الإسرائيلي. لقد استغل أرييل شارون عمليات المقاومة داخل الخط الأخضر، من مثل تفجير مطاعم وحافلات وغير ذلك، ليحاول كسب النقاط السياسية في المجتمع الإسرائيلي، جاء ليقول للإسرائيليين: قلت لكم إن الحرب هي ليست ضد الاحتلال، هذه الحرب ضدكم، إنها على البيت، في الخضيرة، في أشكلون، في تل أبيب، إنها في المطعم، في الحافلة! لعب شارون على أوتار هذه الغرائز، وكان الرد الإسرائيلي الشعبي متجاوباً، بمعنى أنه في عدد من موجات الانتفاضة وصل الدعم والرضا الجماهيري عن شارون إلى 72-73٪، وتفوق في ذلك على ما كان قد حصل عليه بن جوريون من ناحية الدعم الجماهيري، لأنه استغل ذلك الشعور الذي يرافق المجتمع اليهودي دائماً بأن هناك في العالم من يريد أن ينقض عليهم لإنهائهم فوراً، وأن هذه العمليات هي جزء من هذا الاتجاه. طور لديهم تلك الغريزة بأن «التهديد قائم، وأنا الذي أذود عن البيت»، فكسب منها سياسياً وحزبياً أيضاً، فارتفع اليمين في إسرائيل، وهبط اليسار؛ وهو يسار واه منكفئ ضعيف، وجاءت هذه التحولات لتزيد من ضعفه.

قلنا إن أحد أسباب اندلاع الانتفاضة هو محاولة وقف النشاط الاستيطاني. ورغم تزايد قناعة غالبية الإسرائيليين بعدم جدواها واعتبارها عبئاً، فإن وتيرة البناء في المستوطنات خلال هذه السنوات قد شهدت

زيادة، كما زاد عدد القاطنين فيها، وإن كان ذلك بنسبة أقل من ذي قبل (من 8٪ قبل الانتفاضة إلى 3.3٪ عام 2003)؛ حيث بات عدد المستوطنين 245 ألف مستوطن تقريباً، رغم صعوبات الحياة بتأثير الانتفاضة. وبالنسبة إلى الهجرة إلى إسرائيل مثلاً فإنها لم تتوقف، ولكنها تضاءلت من 60 ألف مهاجر في عام 2000 إلى 24 ألف مهاجر في عام 2003. أما الهجرة المضادة فمن بين مليون و70 ألف شخص هاجروا إلى إسرائيل في سنوات (1989 - 2001) غادرها أكثر من 90 ألف شخص في الفترة ذاتها طبقاً للإحصاءات التي جاءت في الصحف الإسرائيلية وفي المكاتب الوزارية أيضاً.

وعلى الرغم مما تقدم حول ردة الفعل الإسرائيلية حول هذه الانتفاضة، فمن الضروري أن نقول: ليس الفلسطينيون وحدهم الذين يتحملون مسؤولية عدم نجاح مراهنات الانتفاضة جميعها. وذلك - أولاً- بسبب تعدد خطابات الفصائل المختلفة، وأحياناً داخل الفصيل نفسه، وثانياً، الهجوم الإرهابي البشع على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، الذي فاجأ الجميع، واحتلال العراق، وما تلا ذلك من آثار سلبية على القضية الفلسطينية.

إن جهود الانتفاضة لم تذهب عبثاً، ويجب أن يكون واضحاً أنه عندما نقيّم يجب أن نقيم شقي هذا الميزان. لقد خلقت مواجهات الأعوام الماضية تفاعلات مهمة عند الإسرائيليين قوضت لديهم فكرة استمرار الاحتلال. وقد بدأ أرييل شارون نفسه يستعمل اصطلاح "الاحتلال"، وإن كان قصد احتلال الناس لا احتلال الأرض، وسقطت مرة أخرى ولكن بقوة خلال

هذه السنوات فكرة أسطورة "إسرائيل الكبرى"، وظهرت إسرائيل في هذه الفترات دولة استيطانية استعمارية قامعة. وكانت ذروة الموقف الدولي ضد سياسات الحكومة الإسرائيلية في لاهاي، حيث كنت وأخي محمد بركة هناك عندما صدر قرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار. كما ظهرت إسرائيل في هذه السنوات بأنها الدولة الوحيدة في العالم التي يُقتَل فيها اليهود بسبب سياسة حكومتهم.

أمام هذا كله، بدأ الطرح الفلسطيني الذي تبناه - قبل أن يُنتخَب رئيساً- الأخ محمود عباس (أبو مازن)، وهو الطرح الذي شدد عليه في الفترة التي سبقت الانتخابات، ليقول: هذا مشروعي؛ هذا برنامجي؛ أنا ذاهب إلى الحصول على ثقة الشارع الفلسطيني بهذا الطرح، وانتخب بناء عليه، وهو موقفه ضد عسكرة الانتفاضة الفلسطينية؛ وتأييد الانتفاضة الشعبية، وعدم عسكرة الانتفاضة.

قلنا إن أرييل شارون استغل هذه الطفرة وردة الفعل الغرائزية للمجتمع الإسرائيلي الذي يتقوقع دائماً في مواجهة مثل هذه التهديدات في بوتقة قومية يمينية عندما يستشعر الخطر الخارجي، حتى عندما يكون هو صاحب الدبابات في نابلس ورفح، ويقول: نحن الضحية في تل أبيب. انطلاقاً من هذه القناعة، وترسيخاً لفكرة انعدام الشريك الفلسطيني التي بادر إليها إيهود باراك وليس اليمين الإسرائيلي، وبناء عليها بدأ شطب الرئيس ياسر عرفات من المعادلة السياسية الدبلوماسية في المنطقة، ثم تلاه العديد من المسؤولين الإسرائيليين، وتبنتها الإدارة الأمريكية لاحقاً، يأتي هذا المشروع، وليس لقناعة أرييل شارون بأنه ينطلق نحو مسيرة سلمية مع الجانب الفلسطيني، فهو لا يقول ذلك.

إذا كان هناك بعض العرب -وأنا أسمع أحياناً ولا أصدق ما أقرأ- الذين بدؤوا فجأة يتصورون أن هذا الرجل أصبح حمامة سلام، وأنه قد حصل لديه تحول من اليمين إلى اليسار؛ من الأسود إلى الأبيض، فأنا أقول إنهم لا يقرؤون الخريطة جيداً، ولا يقرؤون أرييل شارون جيداً، ولا يقرؤون ما يقوله أرييل شارون جيداً. أرييل شارون يقول إن مشروعه يهدف إلى تعزيز مصلحة إسرائيل، وتخفيف العبء على الجيش الإسرائيلي في غزة، وعدم تعريض الأبناء إلى الأعمال الإرهابية في غزة. هو ينسحب لأن غزة أصبحت عبئاً. وإذا كان ينسحب لأن غزة أصبحت عبئاً فلماذا يجب أن يكافأ على هروبه من غزة؟!

لذلك أنا أقول إن ما تغير مؤخراً هو المناخ الإقليمي، أما الجوهر فلم يتغير بعد. نحن بحاجة إلى الكثير من الوقت لكي يتغير الجوهر. ولذلك هذا التفاؤل الذي أصاب البيت الأبيض والاتحاد الأوربي والذي أصاب العرب ليس في مكانه. والدليل على أنه لم يحدث تغير حتى الآن هو المفاوضات على أريحا. اتفق وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز مع محمد دحلان على تسليم محافظة أريحا، فاصطدم الجانبان لأن الإسرائيليين لا يريدون الانسحاب وإزالة حاجز أريحا! إذا وصلت المشكلة في الأسلوب التفاوضي إلى هذه الأزمة؛ أزمة حاجز أريحا -وأريحا كما تعرفون هي أهدأ من لوزان بسويسرا- فتصوروا ماذا يمكن أن يكون عندما يصبح النقاش جدياً على الوضع النهائي، أو حتى القضايا الانتقالية الحقيقية؟!

يرتبط بذلك التحول في المواقف الدولية إزاء شخص أرييل شارون لمجرد أنه قال "دولة فلسطين". ثم قول الرئيس بوش: أنا أول من استعمل

اصطلاح "دولة فلسطين" . حقيقة هذا غير صحيح . فقد ألمح كليتنون إلى الدولة الفلسطينية، ولكن شارون استعمل اصطلاح "دولة فلسطينية" قبل جورج بوش . وأصبح الكل يستعمل هذا الاصطلاح، فيسأل البعض ممن يجهل التفاصيل : هل حدث هنا تحول تاريخي في الصراع ما بين الروايتين والأيديولوجيتين؟ الجواب : لا، لأن أريل شارون يُعرِّف الدولة الفلسطينية ليس كما يُعرفها أي واحد منكم، ليس كما نعرفها نحن . أنا أريد من شارون أن يقول : دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والعاصمة نحن نقررها ؛ العاصمة القدس . عندما يقول دولة فلسطينية "حاف" مجردة - وهو أضاف إليها في شرم الشيخ أول مرة اصطلاح "مستقلة" - لم يذكر الحدود الجغرافية . نحن نريد تعريفاً لهذه الدولة . وبالمناسبة، الجانب الفلسطيني في أكثر من مرة توجه إلى الرئيس بوش والإدارة الأمريكية، طالباً تعريف مفهوم الرئيس بوش لرؤية الدولتين . إسرائيل ليست واضحة كثيراً، لكن دعنا نقول إن حدودها هي الخط الأخضر . ما هي رؤيتك سيدي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لاصطلاح "دولة فلسطينية"؟ ما هي حدودها؟ سيادتها؟ عاصمتها؟ المواضيع الأساسية في الوضع النهائي ؛ نريد أن نعرف . ودائماً الجواب هو عدم الجواب، لأنه إذا تبنى الرئيس بوش موقفاً يكون قد صعَّب على المفاوض الإسرائيلي الذي يريد أن يملي موقفه من "الدولة الحاف" . ولذلك يجب أن نكون حذرين من التلهف في التقاط كلمة "دولة فلسطينية"، لأن المطروح الآن دولة مجردة مقابل تجاهل قضايا : القدس والاستيطان والحدود واللاجئين .

وكما أن مشروع الانفصال عن غزة ليس حباً في السلام، ولكنه هروب من العبء الأمني على الجانب الإسرائيلي، وهو أيضاً هروب من العبء الديمغرافي، كما يقول الإسرائيليون. ولذلك فهم يريدون أن يتخلصوا من أكبر عدد من الفلسطينيين على أقل رقعة من الأرض، وهي غزة. هذا "الغول الديمغرافي" يقض مضاجع الإسرائيليين. وأصحاب هذا الطرح هم أيضاً تيار الحركة العمالية؛ تيار حزب العمل. فكما يرى أحد الاختصاصيين الإسرائيليين، ففي غضون 5-10 سنوات أو حتى سنتين، سيزيد عدد الفلسطينيين من طرفي الخط الأخضر على عدد اليهود. لذلك جاء بنيامين نتنياهو في مؤتمر هرتزيليا الأخير ليقول إن الخطر الديمغرافي الأكبر علينا ليس من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وإنما من فلسطينيي 48؛ منا. ويعيدنا هذا إلى كيف ينظرون إلينا؛ إلى المليون فلسطيني داخل الخط الأخضر، وهذا جزء أيضاً من الطرح السياسي حول ما يجري إسرائيلياً وفلسطينياً.

الأقلية العربية في إسرائيل

إسرائيل -كما تعرفون- لا يوجد لها دستور. يوجد 11 قانوناً أساساً هي أقل بقليل من الدستور. وفي كل قانون أساس فإن تعريف إسرائيل في بداياته بأنها دولة يهودية وديمقراطية. نحن نقول إن هناك تناقضاً صارخاً بين القيمتين. وعندما نقول ذلك باللغة العبرية من الكنيست أو في وسائل الإعلام يثور غضبهم. أنا أرفض أن يكون "موشي" أياً كان أفضل من "أحمد" أياً كان، فقط لأنه هو يهودي وأنا عربي. أنا أفهم تمييزه إذا كان موهوباً أكثر مني، ولكن أنا أمثل السكان الأصليين في هذا البلد. إسرائيل

جاءت علينا في عام 1948 وليس العكس. نحن لم نستقدم من الاتحاد السوفيتي سابقاً ونحصل على حقوق على حساب أهل البلد الأصليين. لذلك نحن نقول دائماً: نحن ملح هذه الأرض. ونقول إن هذا التعريف بأن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية ليس تعريفنا، فهو يستثنينا؛ بل حتى يميز ضدنا، ولنا ظروف أخرى.

أنا أعتقد أنه يجب الاعتراف بالأقلية العربية كأقلية قومية؛ بما يتضمنه ذلك من حقوق بالأرض. والعقبة الكأداء في علاقة الدولة الإسرائيلية مع المواطنين العرب هي الأرض، فضلاً عن كل النواحي الأخرى في التمييز. هناك أراض في إسرائيل ممنوع أن نستأجرها أو نستعملها نحن العرب، لأننا من غير اليهود، وهذا قانون. لذلك طرحي -طرحنا جميعاً كعرب- هو ضرورة تعريف الدولة بأنها دولة كل قومياتها، وأن تكون المشاركة مشاركة مدنية كاملة.

طبعاً أمام هذا الطرح يثورون ويقولون: أنت تريد أن تلغي يهودية الدولة، ومعنى ذلك أنك تلغي إسرائيل، وربما يصبح اسمها غداً شيئاً آخر! هذا السجال بين ما تمثله الصهيونية وما نتج عنه من تعريف لإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وبين هذا الطرح سيكون جزءاً مهماً في حياتنا ومعيشتنا على مدى سنوات بعيدة.

التعامل مع خطة الفصل

هل نقف أمام ما قلنا عن مشروع الانفصال ونرفع أيادينا ونتوقف؟ بالطبع لا. الطرح الإسرائيلي الآن، أو المفاوضات الإسرائيلية لها أيضاً

ذراعان: ذراع الترتيبات الأمنية، وذراع الترتيبات الانتقالية. لا يمكن أن يبقى هذا الميزان العليل الذي يفرض فيه جانب مفهومه على الجانب الآخر. توجد رغبة في التوازن من قبل المفاوض الفلسطيني، ولكن هذه الرغبة لا تتحقق. القوي يفرض شروطه في هذه المفاوضات، ولذلك فالنتيجة كما نرى.

لذلك، أمام رغبة أرييل شارون؛ بل مطلب "الدولة الحاف" - الدولة بدون سيادة واستقلال وحدود 67 واللاجئين- التي يريدها شارون في الفترة الانتقالية كحل انتقالي، ثم تتفاوض بعد 10- 15 سنة مع دولة إسرائيل إذا وافقوا أن يتفاوضوا على نزاع حدودي، وتصبح القضية الفلسطينية نزاعاً حدودياً كما هي النزاعات الحدودية في أماكن أخرى في العالم؛ أمام ذلك قال الرئيس محمود عباس- أبو مازن إنه يرفض الترتيبات الانتقالية. نريد فوراً البدء في مفاوضات الحل الدائم. لأن هذه الفترة من تضييع الوقت ستزيد من حدة الصراع، بل ستمكن الإسرائيليين من الاستمرار في قضم الأرض. انظروا موضوع الجدار، من يريد أن يتقدم في المفاوضات لا يبني جداراً يتلوى كالأفعى في البطن الفلسطينية. ومقابل تمرير مشروع الانفصال عن غزة في الحكومة، مرروا معه مشروع مسار الجدار الجديد بدعم حزب العمل الذي قضم وسيطر على أكثر من 40٪ من أراضي الضفة الغربية.

قلت في بداية كلامي إن المناخ هو الذي تغير والجوهر بانتظار التغيير. أمام هذا التغيير المتلكئ هناك ضرورة لتقوية المفاوض الفلسطيني. والمفاوض الفلسطيني يعرف تفاصيل كل الاتفاقات أحسن من المفاوض الإسرائيلي. هناك ضرورة لكي يتم تمكينه وتقويته وذلك بترتيب وتقوية

الوضع الداخلي الفلسطيني. كلما كان هذا الوضع قوياً ومتيناً كان المفاوض الفلسطيني أكثر جرأة وقوة أمام المفاوض الإسرائيلي. هناك حاجة إلى إسناد هذا المفاوض الفلسطيني بدعم إقليمي عربي من العواصم العربية؛ من القوى الإقليمية؛ من الاتحاد الأوربي. هناك حاجة إلى خطاب آخر مع الإدارة الأمريكية، ليس خطاب التبعية. وعندما نقول الخطاب، يجلس على هذه المنصة اثنان من الذين يقولون بضرورة أن نوجه خطاباً اختراقياً للمجتمع الإسرائيلي. المجتمع الإسرائيلي؛ الرأي العام في إسرائيل هو جزء من عملية صنع القرار في المجتمع الإسرائيلي. الرأي العام في إسرائيل يستطيع أن يغير قرار الحكومات. ولذلك يجب ألا ننسلخ عن هذا البعد ونقول لا علاقة لنا بهذا. ليس كل الإسرائيليين سواء؛ فهناك فاشيون، وهناك تيار مركزي، وهناك يسار وإن كان ضعيفاً، وهناك يسار صهيوني. يجب علينا أن نجد الفراغ المناسب والنافذة المناسبة لكي نخترق هذا الرأي، وأن نشيع الحق الفلسطيني والمعاناة الفلسطينية. ليس كل ما يجري في الضفة الغربية من معاناة يومية يصل إلى الإسرائيليين، ولا إلى الرأي العام العالمي. على الإعلام العربي -والفلسطيني تحديداً- أن يكون أكثر كفاءة وأكثر تأثيراً، ومع كل أسف، مع قضية عادلة إلى هذا الحد، فإن الإعلام العربي -وتحديداً الفلسطيني- لم يرتق إلى مستوى التأثير المطلوب لهذا الاختراق، ولذلك علينا جميعاً أن نضع في يدنا تلك الأوراق القوية التي توقفنا عندها لكي نشعر بفرحة عندما نرى كل جنود الاحتلال يغادرون غزة وتلك المرأة الفلسطينية التي هدموا بيتها تزغرد. ولكن علينا أيضاً أن نكون بالمرصاد لكل أولئك الذين يريدون لنا أن تكون فلسطيننا "دولة حاف" بلا سيادة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ محمد بركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولاً، أريد أن أعبر عن غبطتي وسعادتي لهذه الفرصة التي سنحت لي من قبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لنكون هنا بينكم. أخي أحمد كانت له زيارات قبل هذه الزيارة، وبالنسبة إليَّ هذه هي الزيارة الأولى. هذه الملامسة الأولى مع هذا المجتمع الطيب والرائع، ومع هذا البناء والتطور المبدع. وهذه مناسبة لنحيي ونستذكر المغفور له بإذن الله سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. مؤسس هذه الدولة وبانيها، ونتمنى لمكمل طريقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أن يواصل طريق والده في تدعيم هذا البلد ورفع شأنه، ومواصلة الانتصار لقضية العرب، وهي قضية فلسطين. واسمحوا لي أن أقول شيئاً ما شخصياً يتعلق بي: نحن شعب جزء منه بقي في وطنه، والجزء الآخر لاجئ. من مجموع مليون و200 ألف فلسطيني يعيشون في داخل حدود 48 هناك حوالي 300 ألف فلسطيني هم لاجئون في وطنهم، أنا أحدهم. وهذه الزيارة أتاحت لي أن أرى أقاربي، ومنهم من رأيته لأول مرة في حياتي، فهذا شكر وامتنان كبير لدولة الإمارات العربية المتحدة التي أتاحت لي هذا المشهد الإنساني، والمشهد المتحيز للفلسطيني كشعب، وللفلسطيني كفرد.

الحقيقة أن هناك إغراءات كثيرة للتشعب في شعاب القضية الفلسطينية، ولكن الإخوة المنظمين قرروا أن نركز في قضية خطة الفصل، ونحن سنفعل ما قرروا.

خطة الفصل والحل الأحادي الجانب، فقد خرج وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم في 20 شباط/ فبراير، وقال: إن إسرائيل بصدد إقامة -أو تطمح لإقامة- علاقات دبلوماسية مع 10 دول عربية. أنتم تعلمون أن إسرائيل لها علاقات مع دولتين عربيتين: مع جمهورية مصر العربية، ومع المملكة الأردنية الهاشمية.* بمعنى أن إسرائيل تطمح أن تقيم علاقات دبلوماسية مع نصف العالم العربي على الأقل. ما الذي يبعث سلفان شالوم على التفاؤل لهذا الحد؟ هل هو المناخ التخيلي أو الوهمي الذي حصل بعد الإعلان عن خطة الفصل أو إخلاء مستوطنات قطاع غزة، وتسويق هذه الخطة أو هذا البرنامج كشكل من أشكال الانفراج، أو كشكل من أشكال التحول في السياسة الإسرائيلية التي يقف على رأسها أحد رموز اليمين الدمويين أرييل شارون؟

في الثاني من شباط/ فبراير 2005 كتبت إحدى الصحفيات البارزات في صحيفة **هآرتس**، وهي عميرة هاس، وهي تغطي ما يحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتعيش هناك: أنا لا أفهم كيف يمكن لعربي أن يثق بنوايا شارون! وسبقها في الرابع من كانون الثاني/ يناير من السنة الحالية كاتب سياسي بارز في إسرائيل اسمه بيت ميخائيل، قال: أشعر بالتقزز عندما يجري الحديث عن الثقة بشارون. لكن - على ما يظهر- هذا التقزز لم يصل إلى بعض العرب. وأنا أقول لإخواني: من يحاول أن يبني على خطة الفصل التي أطلقها شارون كشكل من أشكال الانفراج، أعتقد أنه يبني على سراب، أو يبني على رمال متحركة. الحكومة الإسرائيلية أقرت

* إسرائيل لها علاقات دبلوماسية كاملة مع ثلاث دول عربية، بالإضافة إلى ما ذكر، هناك علاقة بين إسرائيل وجمهورية موريتانيا الإسلامية.

قبل يومين المرحلة الأولى من إخلاء المستوطنات، ولكن في الجلسة نفسها أقرت مسار الجدار في جنوب الضفة الغربية، بمعنى ضواحي القدس حتى مدينة الخليل. ومن يعتقد أن هذين القرارين يمتان إلى قضيتين مختلفتين فهو مخطئ. مسار الجدار وتعميق الاستيطان في الضفة الغربية هما مُركَّبان أساسيان في خطة الفصل. ومن يعرف خريطة الضفة الغربية يعرف أن أضيق نقطة من ناحية الطول هي بين القدس وبين البحر الميت في كل طول الضفة الغربية. ومستوطنة معاليه أدوميم موجودة على البحر الميت وتمتد في اتجاه القدس. بمعنى أن هذه النقطة الضيقة يجري ضمها بالكامل إلى إسرائيل، ولذا لا يجري الحديث الآن عن الضفة الغربية المحتلة، وإنما عن ضفتين منفصلتين بالكامل. الضفة الغربية الشمالية من رام الله إلى جنين، والضفة الغربية الجنوبية من بيت لحم إلى الخليل.

من يعتقد أن هذا الأمر مجرد خطوة إجرائية فأعتقد أنه مخطئ خطأ كبيراً. وأنا أستطيع أن أعترف أنني تباحثت مع عدد من الإخوة في بعض الدول العربية الذين قالوا يجب ألا نهتم بموضوع الجدار؛ الجدار سيأتي وقته وسيزال، وحتى شارون - يخيل إليَّ في جريدة الأهرام قبل يومين- قال إن هذا الجدار هو جدار أمني. لكن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تقول بشكل واضح: إن شارون يسعى لوضع علامات على حدود إسرائيل الاستراتيجية من خلال الجدار؛ بمعنى أن الجدار ليس مجرد حاجة أمنية إسرائيلية، إنما هو محاولة لترسيم الحدود المستقبلية للتفاوض.

خطة الفصل أهم ما فيها ليس فقط أنها خطة الفصل، ولكن أنها أحادية الجانب. هكذا اسمها "خطة الفصل أحادية الجانب"؛ بمعنى أن شارون

يريد القيام بصياغة منفردة من جانب واحد لحدود الصراع ولحدود التفاوض فيما بعد؛ بحيث ينحصر أداء المفاوض الفلسطيني في التعاطي مع الوضع القائم كما حدده شارون سلفاً، من خلال سحب المستوطنات من قطاع غزة، ومن خلال تعميق الاستيطان في الضفة الغربية، ومن خلال الجدار العنصري، ومن خلال الشوارع الالتفافية التي يقوم ببنائها في الضفة الغربية. ناهيك عن أن هذا الجدار يلتهم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية؛ حوالي 10٪ من مساحة الضفة الغربية تلتهم من خلال هذا الجدار؛ وعن أن هنالك جداراً خاصاً يحيط بالقدس العربية بالكامل، بمعنى أنها تخرج من دائرة التواصل الجغرافي ومن دائرة التواصل الاقتصادي مع الضفة الغربية، وبدون التواصل الاقتصادي يعتبر هذا حكماً بالإعدام على القدس العربية وعلى إمكانية العيش فيها. إن هذا يقضي على إمكانية التفاوض -هكذا يعتقدون- على القدس العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وخاصة أنه يعيش الآن في القدس العربية 225 ألف فلسطيني، وأقيمت هناك مستوطنات على أرض القدس العربية يعيش فيها 200 ألف يهودي. بمعنى أن الجدار لا يأتي من أجل أن يعزل فقط تجمعاً سكانياً فلسطينياً، ولكن هذا التجمع السكاني الفلسطيني أساساً محاط أيضاً بمستوطنات وباستيطان يهودي واسع ومكثف.

الاستراتيجية الداخلية الفلسطينية

يأتي هذا الموضوع في وقت يجري فيه وضع استراتيجية داخلية للسلطة الفلسطينية وما يجري داخلها. وأعتقد أن المشهد الذي شهدناه في موضوع طرح حكومة أحمد قريع على المجلس التشريعي، والحديث عن حكومة تكنوقراط، إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأمور لم تدرس بما يجب،

ولم تجر ملامسة نبض الشارع الفلسطيني في هذا الموضوع. وأعتقد أن هذه الدولة في مرحلة بناء، ولن يسمح لها بحكومة تكنوقراط. إن أي كيان في مرحلة التحرر يجب أن يكون جهده منصباً على جانب الأداء السياسي. وأنا لا أنفي أهمية موضوع التكنوقراط، ولكن أعتقد أن الذهاب كلياً إلى هذا الموضوع يمثل التهرب من مواجهات أخرى موجودة على الساحة الفلسطينية.

في إطار وضع الاستراتيجية الداخلية، في اعتقادي أنه يجب تعميق الحوار. ونحن من هنا نبارك الحوار في القاهرة بين السلطة الفلسطينية وباقي الفصائل الفلسطينية المختلفة من أجل وضع ميثاق مشترك يعتمد على الإقرار بالتعددية في الآراء، وأن هناك مصدراً واحداً للقرار، ولا يمكن لأي كيان أن يسير أموره من خلال تجاذب بين أقطابه، إنما يجب أن يكون هناك إقرار بمرجعية واحدة.

وأعتقد أن هناك ضرورة لتثبيت وتعزيز حقيقة أن الطرف الفلسطيني المفاوض هو منظمة التحرير الفلسطينية، وليس السلطة الوطنية الفلسطينية. معروف حسب اتفاقية أوسلو أن الطرف المفاوض هو منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا اختزلنا الآن التفاوض على صعيد السلطة فهذا يعني إقصاء قضية اللاجئين وإقصاء الفلسطينيين خارج الوطن عن مسار التفاوض. وأنا أعتقد أن هذا الأمر غاية في الخطورة، ويجب تعزيز مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز دورها كطرف مفاوض باسم الشعب الفلسطيني كله، وأن القضية هي قضية وطن وشتات، وليست فقط دولة مجزئة أو شبه دولة.

إعادة القضية إلى مكانها الحقيقي

وفي هذا الإطار أعتقد أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية دولية تنقل القضية الفلسطينية من خانة الإرهاب -خاصة بعد 11 أيلول/ سبتمبر- لتعيدها إلى خانة القضية العادلة. لقد جرى اغتيال لعدالة القضية الفلسطينية بغير وجه حق. وكان شارون أول من دفع في هذا الاتجاه، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف. وعلينا أن نعيد القضية الفلسطينية إلى مكانها الحقيقي، وهناك خطوات ملموسة يقوم بها محمود عباس - أبو مازن في هذا الاتجاه. أنا لا أقول هذا بدافع أنني أفرق بين فترة أبي مازن وفترة أبي عمار، فقد كان أبو عمار الرئيس المحاصر، والآن الرئيس محمود عباس يحاول أن يستخدم الوصفات الجديدة من أجل إعادة القضية إلى مكانها الحقيقي.

الدعم العربي والدولي

الأمر الآخر هو تفعيل دور اللجنة الرباعية. أنا لست أدري كيف، ولكن -على الأقل- إذا كان هناك موقف عربي فأعتقد أن هناك إمكانية لإعادة دور الرباعية، مع أنها هي الأخرى منسجمة مع الموقف الأمريكي، ولكن يبقى أذاها أقل من الموقف الأمريكي المنفرد بالعملية السياسية في المنطقة.

أما عن الحالة العربية، فقد تطرقت لهذا الموضوع بكلمات معينة، ولكن ما أريد أن أقوله هو أنه قد آن الأوان لأن يكون كل دور عربي ليس بدافع الوساطة. العرب ليسوا وسطاء بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. إذا كان

ثمة موقع استراتيجي لإسرائيل في السياسة الكونية الأمريكية فهي بالأساس لكونها موجودة في هذه المنطقة العربية كعنصر تهديد وعنصر يحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة. بمعنى أن ما يدفعه الشعب الفلسطيني من حياته ومن أرضه ومن استغلاله هو أيضاً موجه ضد العالم العربي ككل. لذلك لا أعتقد أن هناك مكاناً للعب هذا الدور بفعل ضغوطات أياً كانت من أي مكان في العالم. العرب هم طرف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق نعود إلى ما بدأنا به. يجب أن يأخذوا عبرة من موقف المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في علاقته مع الشعب الفلسطيني؛ في إعمار مرافق الحياة، ودعمه ومساندته للشعب الفلسطيني. أعتقد أن هذا نموذج يحتذى ويفتخر به، ولا توجد أي ضرورة للتذيل لأي كان في هذا الإطار. وبالتالي التعامل مع مشروع شارون على أساس ثوابت القضية الفلسطينية، والعرب يجب أن يتصرفوا على أساس قرارات العرب. هناك قرارات القمة العربية في بيروت، أين هي؟ من يتحدث عنها؟ لماذا يجري تغييبها؟ هذا هو البرنامج السياسي للعرب، لماذا يجري التداول في البرنامج السياسي لشارون وفي خارطة الطريق ويجري تغييب ذلك التنازل التاريخي الذي قام به العرب في قمة بيروت ويصبح هذا الأمر نقطة هامشية.

لذلك نحن نعتقد أنه من خلال هذا التكامل بالإمكان وضع استراتيجية مناضلة وعاقلة، مقاومة ومفاوضات، مرنة ومتمسكة بالثوابت. وبغير ذلك سنبقى نراوح في الأفق الذي وضعه أرييل شارون، وهذا الأفق في رأيي أسود من السواد. والسلام عليكم.

المناقشة

قام علي الزكري من صحيفة **الراية** القطرية بتوجيه سؤال إلى المحاضرين معاً، وقال: في منتصف شباط/ فبراير قام الأستاذ محمد العبّار رئيس شركة إعمار العقارية الإماراتية بزيارة إسرائيل وعرض شراء المستوطنات التي ستخليها إسرائيل. كيف تنظرون إلى هذه التحركات من الناحية السياسية؟ ما هي قانونية مثل هذا التحركات؟ وما هو المردود الذي سيكون للفلسطينيين فيما لو وافقت إسرائيل على بيعهم هذه المستوطنات؟

ورد عليه محمد بركة بقوله: فلسطين ليست موضوعاً عقارياً.

ووجه أحد الحضور سؤالاً إلى الدكتور أحمد الطيبي بقوله: أشار الدكتور الطيبي إلى تحذير المفاوض الفلسطيني، ولكن سؤالي كيف نحافظ على حياته في ظل التصفيات لكل مجاهد؛ مثل الشيخ أحمد ياسين، وعبدالعزيز الرنتيسي؟ وما هي الخدعة في إطلاق سراح 500 إلى 900 أسير فلسطيني أغلبهم قاربت مدة محكوميتهم على الانتهاء؟

أجاب أحمد الطيبي: شكراً على هذا السؤال، الحقيقة أن هناك فرقاً بين القصد بتقوية مكانة المفاوض الفلسطيني والحفاظ على حياة القيادة الفلسطينية والناشطين والمناضلين الفلسطينيين. شهدت سنوات الانتفاضة بروز ظاهرة الاغتيالات من قبل الحكومة الإسرائيلية بدعم أمريكي، وحتى بدعم القضاء الإسرائيلي، وهي -طبقاً لمعاهدة جنيف، وللقانون الدولي- جرائم حرب. من يقل إن القيادة والشعب الفلسطينيين قادران بهذا الميزان المختل من القوة والتقدم التكنولوجي والاختراقات في المجتمع الفلسطيني

على وقف الاغتيالات بقوتهما الذاتية فهو يضلل. هذه الإمكانية غير موجودة، ما حصل هو أن الجانب الإسرائيلي وافق في الاتصالات الأخيرة على وقف الاغتيالات. لكن هل يلتزم الجانب الإسرائيلي؟ بعدها قتل عدداً من المقاومين الفلسطينيين.

نقطة أخرى جاءت في قمة شرم الشيخ: بعد البيان الذي أدلى به رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ بوقف العنف ضد الإسرائيليين بكافة أشكاله في كل مكان، قال شارون بالمقابل: بعد ذلك توقف إسرائيل كل العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين في كل مكان. ويجب أن ننتبه أن هذا ليس متوازناً، فالعمليات العسكرية ليست العدوان الوحيد المفروض على الفلسطينيين في الضفة وغزة؛ الحواجز عدوان، الجدار العازل عدوان، والاستيطان عدوان، ومصادرة الأرض عدوان. لذلك إذا كانت القصة في نهاية المطاف أن يبدؤوا اغتيالات منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف ثم ينهوها الآن ويستمروا بالباقي، فسيستمر الخلل والاختلال في التوازن، وتستمر مصادرة الأرض والنشاط الاستيطاني.. إلى آخره، لذلك فإن هذا الاحتلال مازال مستمراً بهذا البيان. ثم من الذي يقرر بنهاية المطاف أن إسرائيل التزمت بوقف العمليات الإسرائيلية أم لم تلتزم؟ القرار -مع كل أسف- والمبادرة بأيدي إسرائيل.

فيما يتعلق بالأخ مروان البرغوثي وإطلاق سراحه، قبل وصولي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، زرت الأخ مروان في السجن عدة مرات، كان آخرها قبل عشرة أيام، ومعنوياته عالية جداً. أما مطلب إطلاق سراح الأسرى عامة، ومروان أحد أبرز الأسماء التي وردت في القائمة التي

قدمها الرئيس محمود عباس - أبو مازن للجانب الإسرائيلي والأمريكي، وهناك أيضاً طلب من الجانب المصري لإطلاق سراح مروان البرغوثي إلى جانب كل الطلبات الفلسطينية، فإن هناك رفضاً من الجانب الإسرائيلي حتى اللحظة للتداول في موضوع إطلاق سراح مروان. في هذه الفترة أبلغ موفاز محمد دحلان أن هناك موافقة على إطلاق سراح قسام ابن مروان، الموجود في السجن ظلماً، وأبلغ موفاز صائب عريقات رسمياً بذلك. بعد عدة أيام في مجلس الوزراء قالوا: نحن أخطأنا ومتأسفون اتضح أن على يديه دم يهود، بشكل غير مباشر، أو شيء مثل ذلك. وهذا هو الأسلوب الذي تحدثنا عنه في البداية. الأسلوب التقليدي في أن الجانب الإسرائيلي هو الذي يملي ويقرر.

كلنا نعرف كيف تقرر إسرائيل إطلاق سراح الأسرى، فهي تطلق سراح من بقي لهم أسابيع أو أشهر. ليس هذا هو القصد من إطلاق سراح الأسرى، مع أنني فرح لكل واحد منهم. أنا متأكد من أن كل بيت دخله أسير محرر قد دخله الفرح، ولكن حتى الأسرى المحررون الذين خرجوا حزينون لأن زملاءهم القدامى المرضى والنساء والأطفال لايزالون في السجون. هناك 362 أسيراً تحت سن 18 عاماً، و162 أسيرة. و2000 معتقل إداري، إسرائيل لم تقدم لائحة اتهام لهم، لماذا لا يتم إطلاق سراحهم كلهم دفعة واحدة.

إذاً ورقة الأسرى تستخدم كورقة ضاغطة على القيادة الفلسطينية، وأقيمت بعد جهد جهيد لجنة مشتركة فلسطينية-إسرائيلية لمحاولة تغيير المعايير التي فرضتها إسرائيل في إطلاق سراح الأسرى، وتحديداً هذا

الاصطلاح الكريه المسمى "أياديها ملطخة بالدماء"، وكأن الحكومة والقيادة العسكرية الإسرائيلية أياديها ليست ملطخة بدماء الفلسطينيين. ولكن كان عمل هذه اللجنة جدياً وغيروا بالمعايير، وأصبح بالإمكان إطلاق سراح كل الذين اعتقلوا قبل عام 1993 قبل اتفاقية أوسلو. طبقاً للاتفاقيات الانتقالية يجب إطلاق سراحهم، وإسرائيل أخلّت بهذا الاتفاق. في العلاقات الإسرائيلية-الأردنية، مع كل هدوء هذه العلاقات، هناك أسرى أردنيون في السجون الإسرائيلية؛ أربعة منهم محكومون بالسجن المؤبد، اعتقلوا قبل المعاهدة الإسرائيلية-الأردنية، وإسرائيل ترفض طلب الحكومة الأردنية وطلبنا بإطلاق سراحهم.

لذلك موضوع الأسرى هو أسلوب ابتزاز إسرائيلي تقليدي للجانب العربي، وتحديداً للجانب الفلسطيني، وهم يعرفون أهمية ذلك لتغيير المناخ. عادة يحب الإسرائيليون في كل مرة يتقدمون بخطوة تفسر على أنها إيجابية أن يقولوا إنها بادرة حسن نية. نحن دائماً نرفض ذلك، هذا جزء من الالتزامات. في كثير من الحالات، كما في موضوع الحواجز مثلاً قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش 350 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، وخصص 80 مليون دولار للحواجز، وأرجو ألا يتطور الموضوع لأن يخصصوا جزءاً من الأموال والميزانية الفلسطينية للرصاص المطاطي. لذلك، فالمسيرة التفاوضية مسيرة صعبة منهكة، وليست بسيطة خاصة مع الجانب الإسرائيلي، ولكن موضوع الأسرى هو الشغل الشاغل للأخ محمود عباس – أبي مازن والقيادة الفلسطينية، وكذلك للنواب العرب في الكنيست. ونحن دائماً كل شهر نقوم بزيارة الإخوة في السجون. هذا ليس واجباً وطنياً فحسب، ولكنه واجب أخلاقي علينا جميعاً.

وقام أحد الحضور بتوجيه سؤال للأستاذ محمد بركة، قال: أشارت إسرائيل باستفزاز إلى أنها تقيم علاقات مع عشر دول عربية. أليس هذا معناه ضمنياً أن إسرائيل واثقة بأنها قادرة على إقامة علاقات دبلوماسية مع أكثر من هذا العدد من الدول العربية دون عرض هذه الرغبة علناً؟

أجاب الأستاذ محمد بركة بقوله: آمل ألا يكون الوضع كذلك، وآمل ألا يكون هناك عشر دول. لكن ليس هو الموضوع، نحن نريد أن يأتي الوقت الذي يكون فيه الوضع طبيعياً. على الأقل نحن الفلسطينيين في الداخل كل دولة لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تفسح لنا المجال للدخول والخروج بحرية. أرجو ألا يفهمني أحد خطأ، أعتقد أن هذا الموضوع سياسي، موضوع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل يجب أن يكون مشتقاً من تقدم حقيقي في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. أنا لست متأكداً أنه عندما يتكلم عن عشر دول أنه يوجد أكثر من عشر دول، أنا أتصور أنه عندما يتكلم عن عشر فإنه يوجد أقل من هذا العدد، ولكنه يفتح سوق مزايدات ومضاربات من أجل أن يفكر البعض أن الآخرين قد سبقوه. آمل ألا يجري التسابق إلى هذا الأمر.

وتم توجيه سؤال للدكتور أحمد الطيبي ومحمد بركة حول موضوع تقوية المفاوض الفلسطيني. وهل يعتقدان أن برنامج أبي مازن القائم على إنهاء عسكرة الانتفاضة وليس إنهاء فرض السلاح -وهذا تمييز مهم في الاصطلاح- ينتقص من قوة المفاوض الفلسطيني؟

أجاب أحمد الطيبي: ما قاله محمود عباس - أبو مازن وفسره في أكثر من مناسبة كان واضحاً: أن العمليات العسكرية التي استهدفت مدنيين

إسرائيليين داخل الخط الأخضر استغلت من قبل اليمين الإسرائيلي لمكاسب حزبية يمينية، ولاغتيال عدالة القضية الفلسطينية، ووضعت وأزاحت المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين في بوتقة يمينية في شكل غرائزي وصنفت القضية والمقاومة الفلسطينية بعد 11 أيلول/ سبتمبر بأنها مقاومة إرهابية. أنا أريد أن أقول ما هي المقاومة، إن المقاومة هي فعل ارتقاء بالقضية التي يمثلها المقاوم، وعلينا أن نسأل أحياناً، على سبيل المثال: هل تفجير المطعم في حيفا وقتل مدنيين من اليهود والعرب يرتقي أم لا يرتقي بالقضية التي يمثلها المقاوم والمقاومة؟ يجب أن تبقى على الوتيرة نفسها والأسلوب نفسه 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع 365 يوماً في السنة؟ خذ مثال المقاومة اللبنانية في لبنان، إن حزب الله أفضل من تفهم المتغيرات الدولية، أحياناً مقاومته كانت متموجة بين مد وجزر، هدوء واندفاع. ولذلك في نهاية المطاف كان الرابح بشكل واضح. لا أحد يتكلم عن إنهاء الانتفاضة، ولا أحد يستطيع أن يتكلم عن إنهاء الانتفاضة، لا توجد شرعية لهذا المطلب. مقاومة الاحتلال هي شرعية، وهذا ما قاله محمود عباس - أبو مازن، والمقاومة والانتفاضة الشعبية هي الوسيلة بموازاة المفاوضات.

هناك اعتقاد بأن ثمة ضرورة لاستمرار المفاوضات بدلاً من الانتفاضة العسكرية، وأرجو أن يؤخذ بالحسبان أيضاً، وألا يستهان إطلاقاً بما يشعر به الشارع. وأن يؤخذ في الاعتبار ضرورة أن تجد العمل وتضمن الحياة للرجل والطفل والمرأة، وتزيل الحواجز، وتعيد نوعاً ما الحياة الطبيعية، حتى في ظل الاحتلال. الانتفاضة مطلب وطني ولكنها ليست استراتيجية. ممنوع أن نستهتر بمطالب الناس. عندما يتحدث الناس ويقولون: إننا نريد أن نعيش، هذا لا يعني انكفاء في المقاومة والثوابت

الوطنية، كلا إطلاقاً. هذا اهتمام من القيادة بحال الناس وأوضاعهم، إن أحد المآخذ على القيادة الفلسطينية أنها لا تصغي دائماً إلى نبض الشارع، هنا يوجد إصغاء إلى جانب فكر يقول أعطونا إمكانية أن ننجز بالمفاوضات ما لم ننجزه في أربع سنوات. وهناك نقاش، هذا ليس أبيض وأسود، ولكن هناك فرصة يجب أن تعطى للمفاوض الفلسطيني. وكما قلت الإسرائيليون دائماً يفضلون أن يستفردوا بالمفاوض الفلسطيني وحده.

لذلك فإن هناك ضرورة لتقويته داخلياً عبر تمتين البيت الفلسطيني، وعربياً؛ ليس بالضغط عليه. هناك موضة؛ هي أنه عندما تتصل كونداليزا رايس ببعض العرب نجد أن الاتصال يأتي ليشمل أبا عمار أو صائب عريقات أو محمد دحلان من أجل الضغط عليهم، حتى دون أن يمر ذلك بتل أبيب. لذلك ليس المطلوب من النظام العربي الرسمي الضغط على المفاوض الفلسطيني؛ المطلوب إسناده، على الأقل لكي يكون أقوى في مواجهة الجانب الإسرائيلي.

وسأل أحد الحضور: ما هي نظرة الإسرائيليين للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية، هل من الممكن أن يشكلوا خطراً على الوجود الإسرائيلي في المستقبل؟ وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد تعريف شكل الدولة الفلسطينية، هل هذا يعني أنه تخدير للشعوب والحكومات العربية؟

أجاب محمد بركة بالقول: إن موضوع اللاجئين أكثر الموضوعات الشائكة والعالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونجح الجانب الفلسطيني في أن يصدر الخوف الإسرائيلي من اللاجئين والعودة إلى قمة

القمة. وتحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي تدخل برسالة الضمانات والتطمينات -أكثر من ذاك- في العقبة عن كون إسرائيل دولة يهودية. ومن المعروف أن الرئيس الأمريكي يتدخل في السياسة الخارجية في العلاقات بين الدول، أما أن يتدخل في شكل النظام الداخلي فهذا غير مقبول...، ولكن قلنا إن اختلال موازين القوى جعله يسمح لنفسه بذلك، وأعطى هذا كإنجاز لشارون، كأداة تفاوضية، وأداة في المنافسة الداخلية الإسرائيلية. إذا كان السؤال ما هو رأي الإسرائيليين؟ فإنني أعلم أنهم يعتقدون أن عودة اللاجئين تلغي يهودية الدولة، وعملياً تلغي إسرائيل.

ولمجرد أننا نحن نقول إن إسرائيل ليست دولة يهودية وديمقراطية، وإنما دولة لكل قومياتها هم يقولون هذا إلغاء للصبغة اليهودية للدولة، وعملياً إسقاط للصهيونية ونتاجها كدولة. لذلك هذه عقبة كبيرة، العرب أعطوا إمكانية للعالم وللجانب الإسرائيلي لأن يتعامل بشكل دبلوماسي مع قرارات قمة بيروت في هذا الموضوع، ولكن الإسرائيليين رموا هذه القرارات إلى سلة المهملات ولم يتعاملوا معها إطلاقاً، لن أقول إنهم لم يفهموها.

وقال بسام فيصل: بالنسبة إلى آفاق التسوية، هل هي انفراج حقيقي أم وهمي؟ طبعاً اللعبة التي نراها اليوم لعبة أكبر، لا هي انفراج حقيقي ولا شيء. أما بالنسبة لهروبهم من غزة فنحن سوف نجعل هروبهم من غزة الدرجة التي سنصعد عليها السلم لهروبهم من الضفة ومن باقي فلسطين، من البحر إلى النهر، لأن فلسطين لا تقبل القسمة على اثنين هذه معادلة.

وبالنسبة إلى أمر آخر وهو الدولة الفلسطينية فإن الذي يحددها هو دم الشعب الفلسطيني بإسناد من الأمة العربية، أما سؤالي فهو كله غضب على القيادة والسلطة الفلسطينية: كيف تتفاوض على إطلاق سراح الأسرى تحت بيان هذا يده ملطخة بالدم وهذا لا، مع أن الإسرائيليين كلهم قتلة من شارون إلى أصغر جندي فيهم، فكيف نحن نتركهم يلعبون بهذه المعادلة كما يشاؤون؟

ورد أحمد الطيبي: رفض الجانب الفلسطيني هذا التعريف، وغضبك غير مبرر في هذه الحالة، غضبك يجب أن يكون على الإسرائيليين، وليس على الفلسطينيين.

وأجاب عن التساؤل ذاته محمد بركة بقوله: حسب رأيي، أرجو أن نكون واضحين في هذا الموضوع. أنا لا أعتقد أن التفاوض على إطلاق سراح الأسرى هو إعادة محاكمة لهؤلاء المناضلين الموجودين في السجون الإسرائيلية لأي دافع وأي سبب. وفي أكثر من مناسبة عندما طرحوا هذا الموضوع وقفت على منصة الكنيست، ووجهت كلامي لأحد الوزراء وقلت له: بدم كم فلسطيني يدك ملطخة أنت شخصياً؟ قدموني عندها لمحكمة داخلية في الكنيست. . . وإلى آخره. لكن التفاوض له مواصفاته المبنية على معطيات سياسية وتوازنات معينة. أنا متأكد كما أنت متأكد أن القيادة الفلسطينية كانت ستشعر برضا وسعادة أكبر وستحقق إنجازاً أكبر أمام شعبها لو أنها استطاعت تحرير ليس فقط 500 أسير ثم يتلوهم 400 أسير آخر، ولكن 1000 ثم 1000 ثم 1000 أو كل الـ 8000 فلسطيني يتم إطلاق سراحهم. لذلك فإن التفاوض في حدود المتاح لا يعني أنه إذا جرى

إطلاق 500 زائد 400 أنه تم إغلاق ملف الأسرى، هذا الملف قضية سياسية، وجزء من التفاوض حول القضية الفلسطينية.

لا يمكن التقدم في خطوات عملية للحل الدائم بدون تصفية آثار هذا الصراع، وهذا الاحتلال له أشكال كثيرة، منها المستوطنات والحواجز وأولئك المناضلون القابعون في السجون. أرجو ألا نتعاطى مع بعضنا بشعور الغضب؛ بل بشعور الإصرار على العمل- كل من موقعه- لتحرير جميع الأسرى والسجناء، وخاصة أن هناك المئات منهم حتى في العرف الإسرائيلي غير متهمين بشيء موجودون كاعتقال رادع. هذا الأمر أعتقد أنه ليس له مثيل في العالم، فيما يسمى بالديمقراطيات أو الأنظمة التي تحتكم إلى قوانين. على أي حال، الغضب بسبب عدم إطلاق سراح الأسرى غضب شرعي، لكن تحميل القيادة الفلسطينية ما لا تستطيع أن تتحمل ليس شرعياً.

وتم توجيه سؤال للمحاضرين يتعلق بالتمثيل الفلسطيني؛ كما هو معروف بعد اتفاقيات أوسلو ودخول القيادة الفلسطينية للداخل أصبح هناك نوع من الفراغ الكبير في تواجد المؤسسات الفلسطينية خارج فلسطين. وأصبح المجتمع الفلسطيني في الخارج يعيش في فراغ أكبر مما كان يعيشه في السابق. ودائماً هناك خلل تاريخي في التمثيل الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة عام 1948. مكونات المجتمع الفلسطيني الثلاثة: داخل فلسطين المحتلة عام 1948، في الضفة والقطاع، وفي الشتات. الآن سمعنا عن لجنة لإعادة النظر في هيكلة منظمة التحرير، هل هناك تصور بداية داخل فلسطين عام 1948 - داخل القيادة السياسية- لطبيعة العلاقة مع

الممثل الشرعي للفلسطينيين؟ وهل من الممكن مأسسة هذا العلاقة بشكل من الأشكال؟ وهل هناك بوادر لإعادة مأسسة هذه العلاقة في الخارج بما يتناسب مع الحفاظ على المجتمع الفلسطيني في الخارج والداخل بشكل متوازن؟

أجاب أحمد الطيبي: أنا دائماً أصف الشعب الفلسطيني بأنه مثل المثلث الهندسي؛ قاعدته هم الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة، والضلع الأطول هو الضلع الثاني وهم الفلسطينيون في الشتات، والضلع الثالث الأصغر هم فلسطينيو 48؛ المليون فلسطيني داخل إسرائيل. صحيح أننا الضلع الأصغر، لكن بدوننا هذا المثلث لن يكون مثلثاً. ويمثل هذا القطاع المهم وهذا الضلع القيادات التي انتخبت للجنة المتابعة العليا. هناك جسم أعلى يمثل الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل اسمه لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وهي ممثلة من قيادات من كل النواب العرب في الكنيست، ومن كل رؤساء الأحزاب والحركات ومؤسسات المجتمع المدني، إنه جسم تمثيلي. ولكنك أشرت إلى نقطة صحيحة يشعر بها من هو داخل أو خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وهي أن هناك تراجعاً في دور منظمة التحرير في السنوات الأخيرة. هناك محاولة لإعادة تقوية مؤسسات منظمة التحرير، خاصة أنها، رسمياً وبالاتفاقات مع إسرائيل، الجهة التي تقوم بالمفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، والجهة التي اعترف بها المجتمع الدولي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وهناك هذا البعد من الضلع الثاني وهم فلسطينيو الشتات الذين يجب أن تكون منظمة التحرير هي الجسم الممثل لهم. طبعاً هناك من يقول من الإخوة في الحركات الإسلامية: نحن لسنا جزءاً من منظمة التحرير. هناك حوار بين

الفصائل، وهناك رغبة لدى الأخ محمود عباس - أبي مازن والقيادة الفلسطينية في أن تنضم هذه الحركات التي هي حالياً خارج منظمة التحرير إلى مؤسسات منظمة التحرير، هناك أخذ وعطاء في التمثيل؛ شكله، وقدره، ونحن جميعاً سنكون سعداء بتوسيع قاعدة منظمة التحرير لكي تحتوي كل الفصائل التي تمثل الشعب الفلسطيني. حساسية وضع الضلع الثالث؛ عرب عام 48 فيما يتعلق بمكانتهم الدستورية واضحة للجميع، ولذلك أكدت وأؤكد أن من يمثل الجماهير العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر هي القيادات المنتخبة ولجنة المتابعة العليا. نحن جزء من التحرك الوطني الفلسطيني، ولكننا لسنا جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً.

وأجاب محمد بركة: هذا موضوع شائك وأنت تعلم أنه ليس موضوعاً بسيطاً. الشعب الفلسطيني يعد وحدة واحدة، والداخل متشابك ومتداخل مع الخارج؛ بالانتماء إلى الأرض والتراث والثقافة، وحتى الدم. لكن هناك واقعاً سياسياً. وشعار الحركة الوطنية الفلسطينية الآن بإجماع جميع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، بما في ذلك الفصائل الإسلامية، هو: فلتقم الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ثم تترك بقية الموضوعات للأجيال القادمة. هذا أقصى ما يقال في هذا الموضوع؛ بمعنى أن الحل القائم مبني على مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967. في اعتقادي لو جاؤوا الآن في إطار إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وقالوا لي: تعالوا لنبحث كيف يكون دوركم في هذه الهيكلة، لقلت لهم: لا نريد ذلك. ليس لأننا متنكرون لانتمائنا ودمنا وشعبنا، ولكن لأننا لا نريد أن تخلط الأوراق في هذه المرحلة. هذا كلام غير سهل. خلط

الأوراق في هذه المرحلة قد يكون له عنصر وطني ثقافي بالنسبة إلينا نحن الفلسطينيين جميعاً لكن هناك من سيستعمل هذا الأمر من أجل أن يطعن في مصداقية السعي الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. في حين قيلت أقوال من هذا النوع، ونتنياهو بالتحديد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1979 قال: إن العلاقة بين الفلسطينيين في الداخل وبين القيادة الفلسطينية تؤكد أن الهدف ليس الضفة والقطاع وإنما الجليل. نحن لا مصلحة لنا بخلط هذا الأوراق أبداً، نحن نريد إنجاز الاستقلال الوطني، وتخليص شعبنا في الضفة والقطاع وفي القدس من معاناة الاحتلال القسري العسكري اليومي، ونريد أن نفتح أفقاً لحل قضية اللاجئين. طرح ملف آخر لن يضيف نقاطاً للتقدم في الملفات القائمة. إذا كان ثمة اعتبار لمكانتنا في الهيكلية الفلسطينية فالمعيار هو تمسكنا نحن الفلسطينيين داخل إسرائيل بثوابت القضية الفلسطينية. وفي هذا الموضوع أستطيع أن أقول لكم أن تكونوا مطمئنين بالكامل إلى كوننا آخر من يمكن أن يتنازل عن ثوابت القضية الفلسطينية.

وسأل أحد الحضور: ما هي سلبيات أو إيجابيات وجود نواب عرب في داخل الكنيست الإسرائيلي؟ ألا تعتقدون أن إسرائيل تستغل وجودكم لتظهر نفسها أنها الدولة الديمقراطية عالمياً، علماً أننا لا نشك في وطنيتكم؟

أجاب أحمد الطيبي: هذا سؤال شرعي، ولكن أكبر هدية يمكن أن نقدمها لليمين الإسرائيلي الآن، لشارون وليبرمان ونتنياهو، هي أن نستقيل من الكنيست وتبقى الكنيست كما يريدون؛ يهودية خالصة، وتبقى البلاد يهودية خالصة من العرب. هذا طرح نسمعه كل يوم. نحن كلما

نعتلي المنصة نحكي بالعبرية الكلام نفسه الذي حكيناه باللغة العربية، الجواب دائماً اذهب إلى غزة واذهب إلى سوريا واذهب إلى الأردن! لا يحتملون الطرح الذي نقوله والمواقف التي نتخذها، وخاصة خلال فترة الانتفاضة. هم يشعرون أن وجودنا في الكنيست شوكة في حلقهم، وإذا كان هذا صحيحاً فنحن نريد لطرف هذه الشوكة أن يزداد، تصور أن واحداً مثل أفيجدور ليبرمان الذي كان يريد أن يقصف سد أسوان ودمشق، والمستقدم من أوكرانيا، ويسكن على أرض مسلوبة قال مرة من على منصة الكنيست لمحمد بركة ولي إن الحل الأمثل لكم هو وضعكم أمام فرقة من الرماة وإطلاق النار على صدوركم وإعدامكم على المواقف التي تتخذونها، لذلك أعتقد أن ليبرمان أعطاك جواباً شافياً.

النقطة الأخرى أن وجودنا يعطي جماهيرنا شرعية سياسية. وفي حال غاب التمثيل السياسي سيسهل الانقضاض علينا وعلى جماهيرنا. أنا لا أقول إننا طوال 24 ساعة ننجز إنجازات ونحقق نجاحات باهرة -وإن كنا نفعل ذلك أحياناً- ولكن الوجود والتمثيل السياسي مكسب. وفي هذه الفترة نحن كنا المعارضة الحقيقية لسياسات شارون عندما غابت المعارضة. ليس شيئاً نفتخر به أننا أعضاء في الكنيست الإسرائيلي، ولكنني أفتخر أن شعبي انتخبني لكي أمثله في أي هيئة ممكنة.

وقال محمد بركة: أريد أن أبدأ من الجملة الأخيرة التي قالها الدكتور أحمد، نحن لسنا فقط نفتخر بأننا نمثل شعبنا، إنما نفتخر بأننا نمثل التيار الأكبر والمركزي في أوساط شعبنا في الداخل. في الانتخابات الأخيرة نحن حصلنا على ثلث أصوات الفلسطينيين في الداخل، حتى أكثر مما

حصل الليكود بين اليهود، وأعتقد أن هذه الإرادة لا يجوز لأحد أن يخيب ظنها. لكن فيما يتعدى ذلك فإن للجماهير الفلسطينية في داخل إسرائيل مصالح وحقوق، هناك مستلزمات الحياة اليومية، ومصالح مدنية مثل البلديات والمجالس البلدية. هل معنى ذلك أن نجلس في ساحة منسية ونترك القضايا اليومية؟ أنا أقول لكم إن هدف هذا التمثيل هو كسب إنجازات تراكمية لصالح قضية جماهيرنا الفلسطينية في داخل إسرائيل. هو شكل من أشكال تدعيم وتثبيت البقاء والتجذر في الوطن.

لكن فيما يتعدى الموضوع الداخلي المدني للجماهير الفلسطينية في الداخل، هناك أيضاً موضوع موقعنا في الساحة السياسية عموماً. أي قرار في إسرائيل يقود إلى حرب نحن لسنا جزءاً منه، لكن في واقع تفوق اليمين على الوسط واليسار في إسرائيل، أي قرار يقود في اتجاه حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتخذ بدون أصواتنا، فهل نتطوع لإعطاء اليمين المتطرف الأغلبية الساحقة في كل الأحوال، بينما نحن مستاؤون وقاعدون، هذا غير معقول وغير مقبول.

تحدثنا عن خطة الفصل، وقلنا إن العنصر الوحيد الإيجابي فيها هو إخلاء مستوطنات غزة، هذا الإخلاء جاء من خلال قانون سموه في حكومة شارون قانون الإخلاء والتعويض، وقد جرى إقراره في الكنيست في القراءة الأولى، ثم ذهب إلى لجنة المالية للتباحث فيه وتحضيره للقراءتين الثانية والثالثة. لجنة المالية فيها 19 عضواً، كان 9 أعضاء مع القانون؛ مع الإخلاء، و9 أعضاء ضده، وأنا العضو العربي الوحيد في لجنة المالية. وكنت مع الإخلاء وضد تعويض هؤلاء اللصوص. لكن عندما توقف الأمر عند صوتي، وكان يجب أن أصوت لأن الامتناع معناه عدم عبور

القانون، بمعنى لا يتم الإخلاء ولا يتم التعويض، قلت في الثانية الأخيرة: فليقبضوا وينقلعوا. هذا الصوت أثار ثائرة اليمين بشكل غير مسبوق، وأثار ارتياحاً واسعاً في أوساط شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع. إذا كان من ضرورة للبحث عن معيار لحقيقة الموقف وصحته، فهذا هو المعيار: أن يكون أعدى أعدائك غاضبين وأن يكون أحب أحبابك راضين. هذا معيار موقفنا. وصحيح أن هناك من يعتقد أن وجودنا في الكنيست شكل من أشكال التجميل الديمقراطي الإسرائيلي، لكن نحن لا نملك هذا الترف للتعامل مع موضوعنا كشكل من أشكال العلاقات العامة.

الدكتور أحمد الطيبي

ولد الدكتور أحمد الطيبي في مدينة الطيبة في المثلث (داخل أراضي فلسطين عام 1948) عام 1958 بعد أن شردت عائلته من مدينة يافا عام 1948. تخرج في كلية الطب بالجامعة العبرية في القدس، ويرأس حزب "الحركة العربية للتغيير" داخل منطقة 48. عين عام 1993 مستشاراً سياسياً للرئيس الراحل ياسر عرفات، واستقال عام 1999 من هذا المنصب، وفاز بانتخابات الكنيست رئيساً للحركة العربية للتغيير. شغل منصب المتحدث الرسمي باسم الوفد الفلسطيني في مؤتمر واي ريفر برعاية الرئيس بيل كلنتون. نشط ميدانياً في الأراضي المحتلة خلال انتفاضة الأقصى، وخاصة في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي على الحواجز. كان الشخصية القيادية الوحيدة التي دخلت مخيم جنين خلال المجزرة مما أدى إلى سحب حصانته البرلمانية ومنعه من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة. شطبته لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية من خوض الانتخابات بتهمة تأييد الإرهاب ودعم الانتفاضة والمساس بسمعة إسرائيل في العالم إعلامياً، خاض انتخابات عام 2003 وفاز فيها؛ وأصبح نائباً في الكنيست في قائمة التحالف بين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير.

للدكتور أحمد الطيبي أطروحات فكرية - نقدية في مواجهة "الديمقراطية الإسرائيلية" ويهودية إسرائيل. ويصف إسرائيل التي تعلن عن نفسها بأنها يهودية وديمقراطية بأنها "ديمقراطية تجاه اليهود ويهودية تجاه العرب".

الأستاذ محمد بركة

ولد الأستاذ محمد بركة في مدينة شفا عمرو عام 1955، بعد أن نزحت عائلته من قرية صفورية المدمرة والمهجرة بعد النكبة عام 1948. درس الرياضيات في جامعة تل أبيب، وكان رئيس لجنة الطلاب العرب فيها. وتولى رئاسة الاتحاد العام للطلاب الجامعيين العرب في الجامعات الإسرائيلية، وكان أحد مؤسسيه. كما شارك في تأسيس تنظيمات ديمقراطية يسارية يهودية ـ عربية لمواجهة الخطاب الرسمي في إسرائيل. وبعد إنهاء دراسته الجامعية عمل منسقاً للجنة الدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل التي أعلنت الإضراب التاريخي للجماهير العربية الفلسطينية وقادته في إسرائيل في 30 آذار/ مارس 1976.

عمل منسقاً لأول لجنة لإغاثة الشعب الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987. وتولى منصب السكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة خلال الفترة 1992 ـ 2002، وتشارك فيها أوساط ديمقراطية يهودية. انتخب لعضوية الكنيست عام 1999 على رأس قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ثم أعيد انتخابه عام 2003 على رأس القائمة المشتركة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير. وانتخب الأستاذ محمد بركة رئيساً للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عام 2002.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاريوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:

من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي: تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية-العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

الدكتور أحمد الطيبي و الأستاذ محمد بركة

قسيمة اشتراك في سلسلة
«محاضرات الإمارات»

الاسـم : ________________________________

المؤسسة : ________________________________

العنـوان : ________________________________

ص . ب : ______________ المـدينـة : ______________

الرمز البريدي : ________________________________

الـدولـة : ________________________________

هـاتـف : ______________ فـاكـس : ______________

البريد الإلكتروني : ________________________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ______________ إلى العدد : ______________)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 4044445 (9712) فاكس : 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ae

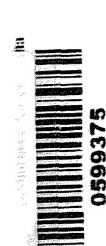
الموقع على الإنترنت : http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-794-8

9 789948 007944